الفصل العاشر

مناقشة فرضيات الدراسة والاستنتاجات والتوصيات والمقترحات

المبحث الأول:

مناقشة فرضيات الدراسة

المبحث الثاني:

الاستنتاجات والتوصيات والمقترحات

المبحث الأول

مناقشة فرضيات الدراسة

أدت الهجرة التي زادت حدتها في العقود الأربعة الماضية إلى تغيرات ملحوظة في أنظمة البناء الاجتماعي بصفة عامة والنظام الأسري بصفة خاصة.

وأيدت نتائج الدراسة الميدانية أغلب الفرضيات التي تمحورت حول فكرة أن الهجرة في المجتمع اليمني قد تركت آثارها على التغير الاجتماعي في بناء ووظائف الأسرة، إذ تغير الكثير من عناصر ذلك البناء والوظائف التقليدية عما كانت عليه قبل الهجرة والمتمثلة في العلاقات الأسرية (القرابية) ونظام الزواج وسلطة اتخاذ القرار في الأسرة، وأسلوب التنشئة وأدوار أعضائها ووظائف الأسرة الداخلية والخارجية.

وقد سارت هذه التغيرات مواكبة للتغيرات العامة التي جرت في مختلف عناصر النظم الاجتماعية مع مرور الزمن.

وأمّا فروض الدراسة فقد ناقشناها في ضوء ما حصلنا عليه من بيانات ومعلومات عن مجتمع الدراسة وذلك من خلال إجابات المبحوثين على الأسئلة التي تضمنتها الاستمارة الاستبيانية وسنناقش تلك الفرضيات تباعًا:

- **الفرضية الأولى:**

(أن قرار الهجرة قد تم بتأثير الأهل والأقارب أكثر مما هو قرار شخصي خاص بالمهاجر نفسه).

لقد رُفضت هذه الفرضية في حدود النتائج التي جاءت بها الدراسة الميدانية حيث تبين أن الذين هاجروا بناءً على رغباتهم الشخصية دون تأثير الآخرين بلغ عددهم (٢٤٢) مبحوثًا بنسبة (٦٩,١٥٪)، أما الذين هاجروا بتأثير الوالدين فقد كانوا (٧١) مبحوثًا بنسبة (٢٠,٢٨٪) ثم الذين هاجروا بتأثير الأصدقاء والأقارب كانوا (٢٠) مبحوثًا بنسبة (٥,٧١٪)، بينما الذين هاجروا بتأثير زوجاتهم بلغ عددهم

(١٧) مبحوثًا بنسبة (٤,٨٦٪). لذا يتضح لنا أن قرار الهجرة هو قرار شخصي كما عبّر عنه أغلب المبحوثين.

- **الفرضية الثانية:**

(تؤدي الهجرة إلى تغير في نمط الأسرة وذلك بالتحول من نمط الأسرة الممتدة أو المركبة إلى نمط الأسرة النووية).

لقد ثُبُتَتْ صحة هذه الفرضية في حدود النتائج التي جاءت بها الدراسة الميدانية حيث بلغ عدد الأسر النووية (٢٩٠) أسرة بنسبة (٨٢,٨٦٪) بعد الهجرة مقابل (٦٦) أسرة بنسبة (١٨,٨٦٪) قبل الهجرة، في حين مثلت الأسر الممتدة والمركبة معًا (٦٠) أسرة بنسبة (١٧,١٤٪) بعد الهجرة، مقابل (٢٨٤) أسرة بنسبة (٨١,١٤٪) قبل الهجرة.

- **الفرضية الثالثة:**

(يؤمن المهاجرون بضرورة أخذ الزوج برأي الزوجة في إدارة شؤون الأسرة وبنسبة أعلى لمدة ما بعد الهجرة مقارنة بما قبلها).

لقد ثُبُتَتْ صحة هذه الفرضية في حدود ما جاءت به نتائج الدراسة الميدانية، إذ تبين أن (٣١١) مبحوثًا، بنسبة (٨٨,٨٦) يأخذون برأي زوجاتهم بعد الهجرة، مقابل (٢٦٦) مبحوثًا بنسبة (٧٦,٠٠٪) قبل الهجرة، على أن (٣٩) مبحوثًا بنسبة (١١,١٤٪) لم يأخذوا برأي زوجاتهم بعد الهجرة مقابل (٨٤) مبحوثًا بنسبة (٢٤,٠٠٪) قبل الهجرة.

ولمعرفة الفرق المعنوي قمنا بإخضاع هذه الفرضية لاختبار كاي (٢×٢) فتبين أن القيمة المحسوبة (١٩,٩٧٢) أكبر من القيمة الجدولية (٣,٨٤١) عند مستوى ثقة (٩٥٪) ودرجة حرية (١)، لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل فرضية البحث الثالثة.

- **الفرضية الرابعة:**

(يقل تدخل الأهل والأقارب بالشؤون الخاصة للمهاجرين وبنسبة أعلى في ما بعد الهجرة مقارنة بما قبلها).

لقد ثبُتَتْ صحة هذه الفرضية بعد أن تم رصد درجة هذا التدخل لمدة ما قبل الهجرة وما بعدها، تبين بالنسبة في مدة ما قبل الهجرة أن درجة التدخل (نعم لدرجة كبيرة، ونعم لدرجة متوسطة، ونعم أحيانًا، ولا يتدخلون) كان عدد المبحوثين الذين أكدوها على التوالي: (٧٤) مبحوثًا بنسبة (١٥, ٢١٪) و(٧٥) مبحوثًا بنسبة (٤٣, ٢١) و (١٢٠) مبحوثًا بنسبة (٢٨, ٣٤٪) و(٨١) مبحوثًا بنسبة (١٤, ٢٣٪).

أما في مدة ما بعد الهجرة فقد تبين أن عدد المبحوثين الذين أكدوا تلك الدرجات كانت على التوالي: (١٥) مبحوثًا بنسبة (٢٨, ٤٪) و(٦٠) مبحوثًا بنسبة (١٥, ١٧٪) و (٩٦) مبحوثًا بنسبة (٤٣, ٢٧٪) و(١٧٩) مبحوثًا بنسبة (١٤, ٥١٪). وتشير هذه البيانات إلى تناقض تدخل الأهل والأقارب بالشؤون الخاصة بالمهاجرين.

وللتثبّت من أهمية الفرق المعنوي بين مدتي ما قبل الهجرة وما بعدها قمنا بإخضاع هذه الفرضية لاختبار كاي (٢×٤) فتبين أن القيمة المحسوبة (٣٤٨, ٨٠) أكبر من القيمة الجدولية (٨١٥, ٧) عند مستوى ثقة (٩٥٪) ودرجة حرية (٣)، لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل فرضية البحث الرابعة.

- **الفرضية الخامسة:**

(يؤمن المهاجرون بضرورة منح الأبناء حرية اختيار زوجاتهم، بنسبة أعلى لما بعد الهجرة مقارنة بما قبلها).

لقد ثبُتَتْ صحة هذه الفرضية في حدود النتائج التي جاءت بها الدراسة الميدانية، إذ تبين أن (٣١٥) مبحوثًا بنسبة (٠٠, ٩٠٪) يؤمنون بضرورة منح الأبناء حرية اختيار زوجاتهم بعد الهجرة، مقابل (٢٦٨) مبحوثًا بنسبة (٥٧, ٧٦٪) قبل الهجرة، بينما أكد (٣٥) مبحوثًا بنسبة (٠٠, ١٠٪) أنهم لا يؤمنون بمنح الأبناء حرية اختيار زوجاتهم بعد الهجرة، مقابل (٨٢) مبحوثًا بنسبة (٤٣, ٢٣٪) قبل الهجرة.

ولمعرفة أهمية الفرق المعنوي قمنا بإخضاع هذه الفرضية لاختبار كاي (٢×٢) واتضح أن القيمة المحسوبة (٢٢,٦٦٩) أكبر من القيمة الجدولية (٣,٨٤١) عند مستوى ثقة (٩٥٪) ودرجة حرية (١)، لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بفرضية البحث الخامسة.

- **الفرضية السادسة:**

(تقل سلطة الأبناء الذكور على أخواتهم الإناث في مدة ما بعد الهجرة مقارنة بما قبلها).

تم رفض هذه الفرضية في حدود النتائج التي جاءت بها الدراسة الميدانية، إذ اتضح أن (١٨٢) مبحوثًا بنسبة (٥٢,٠٠٪) أكدوا أن الأبناء الذكور يمارسون سلطة على أخواتهم الإناث قبل الهجرة، مقابل (١٧٨) مبحوثًا بنسبة (٥٠,٨٥٪) بعد الهجرة، بينما (١٦٨) بنسبة (٤٨,٠٠٪) أشاروا إلى عدم وجود سلطة للأبناء الذكور على أخواتهم الإناث قبل الهجرة، مقابل (١٧٢) مبحوثًا بنسبة (٤٩,١٥٪) بعد الهجرة.

وللتثبت من أهمية الفرق المعنوي أخضعنا هذه الفرضية لاختبار كاي (٢×٢) فتبين أن القيمة المحسوبة (٠,٠٩١) أصغر من القيمة الجدولية (٣,٨٤١) عند مستوى ثقة (٩٥٪) ودرجة حرية (١)، لذلك نقبل الفرضية الصفرية ونرفض فرضية البحث السادسة.

- **الفرضية السابعة:**

(تؤدي الهجرة إلى ضعف علاقات المهاجرين بأهلهم وأقاربهم وبنسبة أعلى في مدة ما بعد الهجرة مقارنة بما قبلها).

تأكدت صحة هذه الفرضية في حدود النتائج التي جاءت بها الدراسة الميدانية، إذ أوضح (٢٠٠) مبحوث بنسبة (٥٧,١٤٪) أن العلاقة قوية قبل الهجرة، مقابل (١٧٦) مبحوثًا بنسبة (٥٠,٢٩٪) بعد الهجرة، وذكر (١١٢) مبحوثًا بنسبة (٣٢,٠٠٪) أنها متوسطة قبل الهجرة مقابل(١١٤) مبحوثًا بنسبة (٣٢,٥٧٪) بعد الهجرة، في حين أكد (٣٨) مبحوثًا بنسبة (١٠,٨٦٪) أنها كانت ضعيفة قبل الهجرة مقابل (٦٠) مبحوثًا بنسبة (١٧,١٤٪) بعد الهجرة.

وللتثبت من أهمية الفرق المعنوي بين فترتي ما قبل الهجرة وما بعدها أخضعنا هذه الفرضية لاختبار كاي (٢×٣) وجدنا أن القيمة المحسوبة (٦,٤٨٨) أكبر من القيمة الجدولية (٥,٩٩١) عند مستوى ثقة (٩٥٪) ودرجة حرية (٢)، لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل فرضية البحث السابعة.

- **الفرضية الثامنة:**

(هناك فرق في علاقة الأسر المبحوثة بجيرانها، إذ تؤدي الهجرة إلى ضعف العلاقة بالجيران مقارنة بما قبلها).

ثبتت صحة هذه الفرضية في حدود النتائج التي جاءت بها الدراسة الميدانية، إذ أوضح (١٨٣) مبحوثًا بنسبة (٥٢,٢٨٪) بقوة العلاقة قبل الهجرة مقابل (١٧٢) مبحوثًا بنسبة (٤٩,١٤٪) بعد الهجرة، وذكر (١٤٥) مبحوثًا بنسبة (٤١,٤٣٪) أنها متوسطة قبل الهجرة، مقابل (١٢٥) مبحوثًا بنسبة (٣٥,٧٢٪) بعد الهجرة، وأشار (٢٢) مبحوثًا بنسبة (٦,٢٩٪) إلى أنها ضعيفة قبل الهجرة مقابل (٥٣) مبحوثًا بنسبة (١٥,١٤٪) بعد الهجرة.

وللتثبت من أهمية الفرق المعنوي أخضعنا هذه الفرضية لاختبار كاي (٢×٣) فتبين أن القيمة المحسوبة (١٤,٦٣٥) أكبر من القيمة الجدولية(٥,٩٩١) عند مستوى ثقة (٩٥٪) ودرجة حرية (٢)، لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل فرضية البحث الثامنة.

- **الفرضية التاسعة:**

(تؤدي الهجرة إلى ضعف علاقات الأبناء بأصدقائهم مقارنة بما قبل الهجرة).

تم رفض هذه الفرضية في حدود النتائج التي جاءت بها الدراسة الميدانية إذ أوضح (١٧٣) مبحوثًا بنسبة (٤٩,٤٣٪) قوة العلاقة قبل الهجرة، مقابل (١٧٠) مبحوثًا بنسبة (٤٨,٥٧٪) بعد الهجرة، وذكر (١٥٧) مبحوثًا بنسبة (٤٤,٨٦٪) أنها متوسطة قبل الهجرة، مقابل (١٥٠) مبحوثًا بنسبة (٤٢,٨٦٪) بعد الهجرة، وأشار (٢٠) مبحوثًا بنسبة (٥,٧١٪) إلى أنها ضعيفة قبل الهجرة، مقابل (٣٠) مبحوثًا بنسبة (٨,٥٧٪) بعد الهجرة.

وللتثبت من أهمية الفرق المعنوي بين علاقة الأبناء بأصدقائهم بين مدتي ما قبل الهجرة وما بعدها، أخضعنا هذه الفرضية لاختبار كاي (٢×٣) فتبين أن القيمة المحسوبة (٢,٠٨٥) أصغر من القيمة الجدولية (٥,٩٩١) عند مستوى ثقة (٩٥٪) ودرجة حرية (٢)، لذلك نقبل الفرضية الصفرية ونرفض فرضية البحث التاسعة.

● **الفرضية العاشرة:**

(تؤدي الهجرة إلى تحسين وضع سكن الأسرة، من حيث:

أ. منطقة السكن. ب. حجم السكن.) وبنسبة أعلى في مدة ما بعد الهجرة مقارنة بما قبلها.

ثبتت صحة هذه الفرضية في حدود ما جاءت به الدراسة الميدانية من نتائج وهي:

١. أمّا الفرع (أ) من الفرضية فتبين أن (٢٦٢) مبحوثًا بنسبة (٧٤,٨٦ ٪) كانوا يسكنون القرية قبل الهجرة، مقابل (٦٦) مبحوثًا بنسب (١٨,٨٦) بعد الهجرة، مع أن (٧٠) مبحوثًا بنسبة (٢٠,٠٠ ٪) كانوا يسكنون مناطق شعبية قبل الهجرة، مقابل (١٨٠) مبحوثًا بنسبة (٥١,٤٣) بعد الهجرة، بينما (١٨) مبحوثًا بنسبة (٥,١٤) كانوا يسكنون مناطق غنية، مقابل (١٠٤) بنسبة (٢٩,٧١) بعد الهجرة.

من ذلك يتضح تحسن مستوى سكن الأسرة بعد الهجرة من حيث الانتقال إلى المناطق الشعبية والغنية، وهذا يتفق مع ما ذهبت إليه العديد من الدراسات في المدن العربية التي بينت تدفق المهاجرين الريفيين إلى المدن الذين غالبًا ما يسكنون المناطق الشعبية في المدينة، نظرًا لتوافر الخدمات فيها بنسبة أكبر من الريف.

٢. أمّا الفرع (ب) من الفرضية فقد أكدت النتائج صحته أيضا، إذ تبين أن الذين عبروا عن اتساع حجم السكن بعد الهجرة مثلوا (١٤٠) مبحوثًا بنسبة (٤٠,٠٠٪) مقابل (٩٦) مبحوثًا بنسبة (٢٧,٤٣٪) قبل الهجرة، والذين أشاروا إلى أن السكن متوسط مثلوا (١٧٢) مبحوثًا بنسبة (٤٩,١٤٪) قبل الهجرة مقابل (١٧٠) مبحوثًا بنسبة (٤٨,٥٧٪) بعد الهجرة، أمّا الذين أشاروا إلى صغر حجم السكن فبلغ عددهم (٣٨) مبحوثًا بنسبة (١٠,٨٦٪) بعد الهجرة، مقابل (٨٤) مبحوثًا بنسبة (٢٤,٠٠٪) قبل الهجرة.من ذلك يتضح تحسن مستوى سكن الأسر المبحوثة بعد الهجرة بالمقارنة بما كان قبل الهجرة.

ولمعرفة أهمية الفرق المعنوي في حجم السكن بين ما قبل الهجرة وبعدها أخضعنا الفرع (ب) من الفرضية لاختبار كاي(٢×٣)، إذ اتضح أن القيمة المحسوبة (٢٥,٥٥٨) أكبر من القيمة الجدولية (٥,٩٩١) عند مستوى ثقة (٩٥ ٪) ودرجة حرية (٢)، لذا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل فرضية البحث العاشرة (ب).

● **الفرضية الحادية عشرة:**

(تؤدي الهجرة إلى اختلاف المهن التي يمارسها المهاجرون عن مهنهم ما قبل الهجرة).

ثبتت صحة هذه الفرضية في حدود ما جاءت به نتائج الدراسة الميدانية، إذ أوضح (١١١) مبحوثًا بنسبة (٣١,٧١ ٪) أنهم كانوا يمارسون مهنة الزراعة قبل الهجرة، مقابل (٣) مبحوثين فقط بنسبة (٠,٨٦ ٪) بعد الهجرة، و (٢٣) مبحوثًا بنسبة (٦,٥٧ ٪) كانوا يمارسون مهنًا (تجارية قبل الهجرة) مقابل (٩٦) مبحوثًا بنسبة (٢٧,٤٣ ٪) بعد الهجرة، وأن (٧٢) مبحوثًا بنسبة (٢٠,٥٧ ٪) كانوا يعملون في وظائف إدارية مقابل (١٨٢) مبحوثًا بنسبة (٥٢,٠٠ ٪) بعد الهجرة، أمّا (٦٣) مبحوثًا بنسبة (١٨,٠٠٪) فقد كانوا يمارسون أعمالاً ومهنًا حره مختلفة غير ثابتة قبل الهجرة، مقابل (٦٩) مبحوثًا بنسبة (١٩,٧١) بعد الهجرة. وقد ذكر (٨١) مبحوثًا بنسبة (٢٣,١٥ ٪) أنهم كانوا دون عمل ولم يمارسوا أية مهنة قبل الهجرة.

بذلك يتضح مدى الاختلاف لدى أفراد العينة بين مهنهم السابقة ومهنهم ما بعد الهجرة، وهذا يدعونا إلى قبول الفرضية الحادية عشرة.

● **الفرضية الثانية عشرة:**

(يوجد تفاوت في زيادة نسبة درجة الالتزام بالفروض الدينية لدى أفراد الأسر المبحوثة، ولصالح مدة ما بعد الهجرة مقارنه بما قبلها).

ثبتت صحة هذه الفرضية في حدود ما جاءت به الدراسة الميدانية من نتائج إذ نلاحظ أن (٢١٩) مبحوثًا بنسبة (٦٢,٥٧ ٪) أشاروا إلى أن درجة الالتزام بالفروض الدينية قوية قبل الهجرة، مقابل (٢١٥) مبحوثًا بنسبة (٧١,٧١ ٪) بعد الهجرة، وأن (١٠١) مبحوثًا بنسبة (٢٨,٨٦ ٪) أجابوا بأنها متوسطة قبل الهجرة، مقابل (٩٣) مبحوثًا بنسبة (٢٦,٥٨٪) بعد الهجرة.

بينما ذكر (٣٠) مبحوثًا بنسبة (٨,٥٨ ٪) أنها ضعيفة قبل الهجرة، مقابل (٦) مبحوثين بنسبة (١,٧١٪) بعد الهجرة.

وللتثبت من أهمية الفرق المعنوي أخضعنا هذه الفرضية لاختبار كاي (٢×٣) فوجدنا أن القيمة المحسوبة (١٨,٥٠٨) أكبر من القيمة الجدولية (٥,٩٩١) عند مستوى ثقة (٩٥٪) ودرجة حرية (٢)، لذا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بفرضية البحث الثانية عشرة.

- **الفرضية الثالثة عشرة:**

(تؤدي الهجرة إلى زيادة نسبة اشتراك الأبناء في الأنشطة الاجتماعية « الثقافية والرياضية « لقضاء وقت الفراغ مقارنة بما قبل الهجرة).

ثبتت صحة هذه الفرضية في حدود النتائج التي جاءت بها الدراسة الميدانية، إذ أشار (٩٠) مبحوثًا بنسبة (٢٥,٧١ ٪) إلى اشتراك أبنائهم في الأندية الاجتماعية «الثقافية والرياضية» بعد الهجرة، مقابل (١٢) مبحوثًا بنسبة (٣,٤٣٪) « قبل الهجرة، وذكر (٢٦٠) مبحوثًا بنسبة (٧٤,٢٩٪) بعدم اشتراك أبنائهم في أي من هذه الأنشطة بعد الهجرة، مقابل (٣٣٨) مبحوثًا بنسبة (٩٦,٥٧٪) قبل الهجرة.

وللتثبت من أهمية الفرق المعنوي أخضعنا هذه الفرضية لاختبار كأي (٢×٢) فتبيّن أن القيمة المحسوبة (٦٩,٨٢١) أكبر من القيمة الجدولية (٣,٨٤١) عند مستوى ثقة (٩٥٪) ودرجة حرية (١)، لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل فرضية البحث الثالثة عشرة.

المبحث الثاني
الاستنتاجات والتوصيات والمقترحات

أولا. الاستنتاجات:

على الرغم من الصعوبة التي تجابه عملية إيجاز هذا الجهد العلمي الذي أنجز عبر سنوات من المتابعة والتقصي والتحليل، تستوجب ضرورات وتقاليد البحث العلمي الالتزام بتلك التقاليد وذلك ما سنفعله جاهدين لتثبيت أهم الاستنتاجات التي توصلنا إليها في هذه الدراسة وعبر النقاط الآتية:

١. تعد مشكلة الهجرة من أعقد المشكلات الاجتماعية التي تجابه المجتمع اليمني، إذا قلنا أن اليمن تعد واحدةً من أهم البلدان حركة(هجرة) لسكانها داخليًّا وخارجيًّا وكانت البيئة الجغرافية الشديدة الوعورة، وندرة مصادر المياه عدا الجوفية، وقلة فرص العمل، و الصراعات القبلية، والخصومات السياسية، والزيادة السكانية من أقوى العوامل الطاردة للهجرة يقابلها حلم الحصول على الثروة ورفع المستوى المعاشي وهما من أهم العوامل الجاذبة للهجرة اليمنية.

٢. إن حركة الهجرة حق طبيعي ومشروع لجميع بني البشر للبحث عن واقع أفضل بعد أن حاصرته الظروف في موطنه الأصلي ولكن شرطَ أن تكون تلك الحركة منظمة ومخططة وهذا ما تفتقده الهجرة اليمنية، فالهجرة الواسعة من الريف ضاعفت من تدني إنتاجيته لكون أغلب المهاجرين هم من الفئات الشابة. كما أن توجه جزء منها صوب المدن اليمنية الرئيسة (صنعاء، عدن الحديدة، المكلا، تعز) والمدن الناشئة، قد ضاعف من عملية الضغط على الخدمات الاجتماعية في هذه المدن.

٣. إن الهدف المركزي لهذه الأطروحة هو الكشف عن دور واحدة من أهم المشكلات التي تجابه المجتمع اليمني ألا وهي الهجرة، التي تؤثر في واحدة من أهم مؤسسات البناء الاجتماعي، ألا وهي الأسرة، ومن أجل

الوصول إلى هذا الهدف فقد أفدنا من مناهج عدة، فتتبعنا حركة الهجرة وتطورها عالميًّا ويمنيًّا عبر المنهج التاريخي، وبحثنا عن الاختلافات بين اتجاهات الهجرة وأحوال أسر المهاجرين عبر مدتي ما قبل الهجرة وبعدها من خلال المنهج المقارن كما أفدنا من أدوات منهجية تعتمدها الدراسة الميدانية السوسيوانثروبولوجية مثل الملاحظة بالمشاركة، والمقابلة للمجتمع المدروس، وقد اتبعنا لدرجة كبيرة تحليل مرتكزات فصول الدراسة خطى النظرية البنائية الوظيفية للكشف عن التأثير المتبادل ما بين أنظمة البناء الاجتماعي اليمني وتبادلها التأثير مع النظام الأسري الذي عصفت ببنائه ووظائفه الهجرة.

٤. تكاد تكون العوامل الطاردة والعوامل الجاذبة للهجرة الداخلية أو الخارجية واحدة كما أننا وجدنا أن المهاجرين خارج اليمن قد ساعدوا على تقوية الهجرة الداخلية من خلال مشاريعهم الاستثمارية تلك التي اقيمت داخل المدن اليمنية مما دفع بأبناء الريف للتوجه صوب هذه المشاريع، فضلاً عن كون أغلب المهاجرين من الأصول الريفية بعد عودتهم من خارج اليمن يفضلون الاستقرار في المدن وهذا يؤكد أن الهجرة الخارجية قادت إلى الهجرة الداخلية وهي ميزة تكاد تنفرد بها الهجرة اليمنية.

٥. لقد أثبتت معطيات الدراسة الميدانية والمؤلفة من ٣٥٠ رب أسرة مهاجرة تم اختيارها بطريقة العينة العمدية ما جاء بعنوان هذه الأطروحة، أن الهجرة قادت إلى التغير الاجتماعي في بناء الأسرة اليمنية ووظائفها وذلك ما سنوضحه عبر النقاط الآتية:

أ. يؤمن أفراد العينة بأهمية اختيار الأبناء لزوجاتهم وبنسبة أعلى لما بعد الهجرة (٩٠,٠٠٪) مقارنة بما قبلها (٧٦,٥٧٪) وهذا يعني أن الهجرة قد أوجدت نوعًا من الاستقلالية في عملية اختيار شريك الحياة بعد أن كان ذلك غالبا ما يقرر من الأسرة.

ب. يؤمن أفراد العينة بأهمية الأخذ برأي الزوجة وبنسبة أعلى لما بعد الهجرة(٨٨,٨٦٪) مقارنة بما قبلها (٧٦,٠٠٪) وهذا يدل على تزايد مكانة الزوجة بفعل عامل الهجرة.

ج. تبين قلة تدخل الأهل والأقارب بصورة كبيرة في الشؤون الخاصة لعينة البحث، وبنسبة أقل لما بعد الهجرة(٤,٢٨٪) مقارنة بما قبلها(٢١,١٥٪) وهذا يدل على نمو الاستقلالية داخل محيط الأسرة بفعل عامل الهجرة.

د. توجد قناعة لدى أفراد العينة المدروسة أن الابن الأكبر يجب أن يتحمل المسؤولية الأسرية وبنسبة أعلى لما بعد الهجرة (٧١,٧١٪) مقارنة بما قبلها (٣٦,٨٦٪) وكشفنا من خلال المعايشة لمجتمع البحث عن أن ارتفاع نسبة تحمل الابن الأكبر المسؤولية الأسرية ليس رغبة بالسيطرة كما هو غالبًا في المناطق الأصلية للمهاجرين وإنما لسد فراغ غياب الآباء.

هـ. كانت هناك قناعة ولو بسيطة لدى أفراد العينة المبحوثة بضرورة وجود سلطة للأبناء الذكور على أخواتهم الإناث وبنسبة أعلى لما بعد الهجرة (٥٠,٨٥٪) مقارنة بما قبلها (٥٢,٠٠٪) وهذا الفرق وان كان لا يشكل فرقًا معنويًّا بين المدتين، إلا أنه قد يعد مؤشرًا – وإن كان بسيطًا- على تقليص سيطرة الأخوة على الأخوات بسبب الهجرة.

و. أدت الهجرة إلى تقليص علاقة الأسرة المبحوثة بالأهل والأقارب، فبعد أن كانت قوية قبل الهجرة وبنسبة(٥٧,١٤٪) أصبحت ما بعد الهجرة بنسبة(٥٠,٢٩٪) وهذا مؤشر على أن الهجرة قد أثرت سلبًا في قوة العلاقات الاجتماعية بالأهل والأقارب، كما إنها أضعفت علاقاتها بالجيران وبنسبة(١٥,١٤٪) لما بعد الهجرة مقارنة بنسبة (٦,٥٩٪) عما قبلها، فضلاً عن إضعافها علاقات الأبناء بأصدقائهم.

ز. كما كشفت البيانات عن دور الهجرة في تغير وظيفة الأسرة الاقتصادية من خلال تحسين منطقة وحجم السكن، وارتفاع المستوى المعاشي، وتغير مهن المبحوثين، إذ تقلص عدد العاملين بالزراعة لما بعد الهجرة إلى نسبة (٠,٨٦٪) بعد أن كان ما قبل الهجرة (٣١,٧١٪).

ح. أدت الهجرة إلى انشطار الأسرة الممتدة والمركبة لصالح الأسرة النووية، إذ وجدنا أن نسبة عدد الأسر التي تسكن بمفردها ما بعد الهجرة بلغت(٨٢,٨٦٪) بينما لم تكن نسبتها قبل الهجرة (١٨,٨٦٪).

ط. أوضحت البيانات أن الهجرة قد طورت وظيفة الأسرة التربوية، إذ تراجع أسلوب الشدة في التنشئة من (٣٧,٤٣٪) لما قبل الهجرة إلى نسبة (٢٣,١٥٪) ما بعدها وقد يعود السبب في ذلك إلى تقليص سيطرة الأب بمفرده على إدارة أساليب التربية إذ نجد أن التعارض في أسلوب التربية داخل الأسرة قد قل بعد الهجرة عما قبلها.

ي. أسهمت الهجرة -على خلاف ما متوقع- على تقوية الالتزام بالفروض الدينية،إذ نجد أن ذلك الالتزام كان قويًّا بعد الهجرة بنسبة(٧١،٧١٪) بينما كانت تلك القوة تمثل نسبة(٦٢،٥٧٪) لما قبل الهجرة لأن السبب في ذلك يعود إلى حرص الأسرة المهاجرة على الحفاظ على أفرادها من الانزلاق في ملذات المجتمعات المهاجر إليها كما أصبحت هناك مؤسسات أخرى (المسجد، المدرسة،...) تساعد على اكتساب القيم الدينية ولم تعد هذه الوظيفة مقتصرة على الأسرة، فبعد الهجرة أكد (٤٧,٥١٪) أن اكتساب القيم الدينية هي مسئولية الأسرة في حين قبل الهجرة أكد ذلك بنسبة (٥٨,٢٨٪) من المبحوثين.

ك. أدت الهجرة كذلك دورًا في تدعيم وظيفة الأسرة الترفيهية، إذ تقلص، بعض الشيء، قضاء أوقات الفراغ مع الأصدقاء وزيارة الأهل والأقارب في مدة ما بعد الهجرة مقارنة بما قبلها وزاد الميل لقضاء وقت الفراغ مع الأسرة بنسبة(٥٧,٧١٪) لما بعد الهجرة مقارنة بـ(٣٨،٨٦٪) لما قبلها، كما ظهر هناك ميل لاشتراك الأبناء في الأنشطة الاجتماعية (الثقافية والرياضية) بنسبة(٢٥,٧١٪) لما بعد الهجرة تقابلها نسبة (٣,٤٣٪) لما قبلها.

١. أثبتت نتائج الدراسة الميدانية جميع فرضيات الدراسة التي ركز أغلبها على دور الهجرة في التغيير الاجتماعي في بناء الأسرة اليمنية ووظائفها عدا الفرضيات الأولى والسادسة والتاسعة.

ثانيا. التوصيات والمقترحات:

في ضوء الاستنتاجات التي توصلنا إليها، وفي ضوء تجربتنا الناتجة عن معايشتنا لمجتمع البحث فإننا توصلنا لجملة من التوصيات والمقترحات، يمكن إيجازها بما يأتي:

١. العمل على مكافحة العوامل الطاردة للهجرة وفي مقدمتها تدني مستوى الإنتاجية الزراعية في الريف اليمني، الذي لن يتحقق ما لم تعالج مشاكلات الريف من خلال إيجاد مصادر المياه الميسرة وتسهيل عملية استخراج المياه الجوفية وبناء السدود والحواجز الأرضية، و دعم الفلاحين من خلال تقديم القروض المالية الميسرة للنشاط الزراعي عن طريق وزارة الزراعة والموارد المالية والجهات ذات العلاقة.

٢. الارتقاء بمستوى تقديم خدمات البنى التحتية للمجتمع على نحو عام وبصورة خاصة في الريف، بما يساعد على التخفيف من حدة الهجرة وآثارها السلبية في بناء الأسرة اليمنية ووظائفها.

٣. إن هجرة القوى العاملة اليمنية إلى الخارج قد مثلت في نظر المهاجرين والدولة عاملاً رئيسًا في معالجة ظاهرة البطالة من خلال التحاق هذه العمالة في سوق العمل الخارجي، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى ينظر إليها بوصفها عاملاً من عوامل رفد الاقتصاد الوطني بالعملات الصعبة من خلال تحويلات المهاجرين. لكن هذه النظرة في تقديرنا هي نظرة سطحية وآنية لا تعطي بعدًا أعمق لآثار الظاهرة على المدى البعيد وخاصة ما يتعلق بالجوانب الاجتماعية وأثرها في البناء الأسري، فضلاً عن كونها تؤدي إلى إفراغ المجتمع من قواه الفاعلة التي هو في أمس الحاجة لها، وعليه فالضرورة تستوجب إيجاد

مناخات تساعد على تطوير الأفراد والجماعات وتحد من هجرتهم ولاسيما توفير فرص العمل المناسبة.

٤. إن هجرة القوى العاملة إلى الخارج جعلها تعيش بعيداً عن وجودها الاجتماعي، مما ولد فيها روح الفردية بدلاً من الروح الجماعية لتصبح قوى غير قادرة على التغير والتحديث في الداخل، لابتعادها عن المشاركة الفاعلة في النشاط الاجتماعي والسياسي في المجتمع، وعليه نرى أنه لابد من تعميق الانتماء الاجتماعي لدى المهاجرين وذلك عن طريق إشراك المهاجرين خارج الوطن في النشاط الاجتماعي والسياسي عبر تفعيل دور سفارات اليمن في الدول التي يوجد فيها أعدادٌ كبيرة من المهاجرين اليمنيين كإشراكهم في عملية الانتخابات التي تجرى في اليمن.

٥. يلاحظ غياب سياسات رصينة وواضحة للهجرة تخطط للإفادة من مردود الهجرة بما يساعد على النهوض بعملية التنمية في المجتمع، ولعل أبرز شاهد على ذلك التقصير، هو ما حدث من أزمة عند عودة الآلاف من المهاجرين في التسعينات من دول مجلس التعاون الخليجي ومن بعض الدول الإفريقية وما خلفته هذه العودة من آثارٍ سلبية في حياة المهاجرين وأسرهم خاصة والمجتمع بصورة عامة. لذا نرى أن الواجب أن تولي الدولة ممثلة بوزارة شؤون المغتربين ووزارة الخارجية الاهتمام الفعلي بهذا القطاع الواسع من أبناء المجتمع الموجودين خارج الوطن عبر متابعة قضاياهم والدفاع عن حقوقهم ومصالحهم وتسهيل عملية عودتهم للمشاركة الفعلية في عملية التنمية وذلك من خلال وضع برامج واضحة المعالم والأهداف بما يحقق التوازن بين الفوائد المرجوة من الهجرة الاقتصادية والاجتماعية.

٦. أدى المردود الاقتصادي للهجرة الخارجية إلى شيوع النمط الاستهلاكي المظهري والترفي، وإضعاف قيمة العمل المنتج، كما أدت أيضًا إلى زيادة المضاربة في أسعار الأراضي والعقارات. لذا لابد من تأكيد قيمة العمل

المنتج بالاعتماد على منظومة عمل تتولاه مؤسسات البناء الاجتماعي وتأتي في مقدمتها الأسرة والدولة.

٧. أدت الهجرة إلى انتقال بعض الفئات الاجتماعية من مرتبة اجتماعية إلى مرتبة أعلى من حيث الدخل، لكن ذلك التحول لم يصاحبه تطور حقيقي في العلاقات والوعي الاجتماعي، أو المستوى التعليمي الذي يمكن أن يشكل ضمانًا نحو تنمية مستقبلية مستقرة تساعد على تطور التنمية في المجتمع، بل نجد في حالات عدة تحول المدرس أو المحامي أو المهندس إلى عامل في محل بيع الملابس أو قطع غيار السيارات، وفي أحسن الأحوال صاحب محل تجاري، لذلك نقترح وضع برامج إعلامية عبر وسائل الإعلام توجه المهاجرين نحو رفع مستوياتهم التعليمية والمهنية، وتتولى الدولة اليمنية حل مشكلة إلتحاق أبناء المهاجرين في الدراسات الجامعية في بلدان المهجر.

٨. لقد تركت الهجرة في المجتمع أثرا كبيرًا وواضحًا على التغير الاجتماعي الذي أصاب بناء الأسرة اليمنية ووظائفها، إذ إن كثيرًا من عناصر البناء والوظيفة قد تغيرت تبعًا لمتغير الهجرة في المجتمع التي أظهرت مؤشرات زيادة التحول من نمط الأسرة الممتدة أو المركبة إلى نمط الأسرة النواة. وانفتاح الزوج على الأخذ برأي الزوجة في إدارة شؤون الأسرة وزيادة مساحة سلطة الزوجة في الأمور المتعلقة بشؤون الأسرة ومضاعفة دورها في تربية الأبناء، وزيادة اشتراك الأبناء في الأنشطة الرياضية والثقافية لقضاء وقت الفراغ بعد الهجرة مقارنة بما كانت قبل الهجرة، فضلاً عن أن ما حققته الهجرة من تحسن في مستوى حياة المهاجرين المعاشي والسكني لكن كل ذلك التغير بحاجة إلى دعم من المتخصصين بعلم الاجتماع والتربية وعلم النفس ووزارة شؤون المغتربين والمنظمات النسائية لتلافي حالات الصراع التي تحدث في مثل هذه الحالات.

٩. إن انشطار الأسرة الذي سببته الهجرة ولاسيما عند ابتعاد سكنها عن الموطن الأصلي قد أدى إلى ضعف علاقاتها القرابية ببقية الأهل والأقارب في الموطن الأصلي، وعليه نوصي بضرورة العمل على زيادة روابط الاتصال المستمر للمهاجرين وأسرهم بالمجتمع وبالموطن الأصلي بما يعزز من الروابط القرابية التي تساعد على استقرار الأسرة وتماسكها الاجتماعي والأسري، وذلك عن طريق عقد ندوات يديرها متخصصون بأمور الاجتماع والتربية في مناطق المهاجرين أو في المهجر، توضح أهمية مثل تلك العلاقات في تقوية العلاقات الاجتماعية .

١٠. نوصي بضرورة القيام بمراجعة سياسات الهجرة السابقة في المجتمع اليمني بما يؤمن الحد من أثارها السلبية في المجتمع بصورة عامة والأسرة بصورة خاصة، من خلال التخطيط الموجه للهجرة سواء الداخلية أو الخارجية ورسم استراتيجيات تحقق الفوائد المرجوة من الهجرة بما يدعم عملية البناء الاجتماعي نحو الأفضل ولاسيما النظام الأسري.

١١. وأخيراً فإننا نقترح إجراء المزيد من الدراسات عن ظاهرة الهجرة سواء ما كان منها في مجال علم الاجتماع أو الانثروبولوجيا أو في مجال العلوم الاجتماعية الأخرى، لرصد حركة التغير الاجتماعي عن الهجرة وانعكاساته على البناء الاجتماعي بصورة عامة والنظام الأسري بصورة خاصة.

١٢. نقترح إجراء دراسات عن أحوال المهاجرين بصورة عامة، وأحوالهم في بلدان المهجر بصورة خاصة للوقوف على حقيقة المشكلات التي يعانونها مما يساعد على التخفيف من حدتها.

●●●